

Distr.: General
29 July 2003
Arabic
Original: Spanish



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)

رسالة مؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس اللجنة من القائمة
بالأعمال بالنيابة لبعثة فتروبيلا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أكاتبكم بخصوص رسالتنا المؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣، التي أحلنا
إليكم طيها تقرير جمهورية فتروبيلا البوليفارية المقدم عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن
١٤٥٥ (٢٠٠٣).

وبهذا الصدد، نقدم طيه نسخة من الرسالة المؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، الموجهة
من شعبة الشرطة الدولية التابعة لهيئة التحقيقات العلمية والجنائية والمتعلقة بالطب الشرعي
(انظر المرفق الأول)، ونسخة من الرسالة المؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الموجهة من
الوحدة الوطنية للاستخبارات المالية (انظر المرفق الثاني)، المتعلقة بالتدابير المتخذة لتنفيذ
أحكام الفقرة ١ من القرار ١٤٥٥. وأكون ممتناً لو اعتبرتم النصين المذكورين مرفقين بتقرير
فتروبيلا.

(توقيع) أدريانا بوليدو
السفيرة
القائمة بالأعمال بالنيابة



المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس اللجنة
من القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة فتزويلا لدى الأمم المتحدة

كاراكاس، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣

سيادة المواطن ألسيديس روندون ريفيرو
نائب وزير شؤون أمن المواطنين

يشرفني أن أوجه إليكم هذه الرسالة لإبلاغكم باستلام مذكرتكم رقم ٠٠٩٦،
المؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، وردا على السؤال الوارد في الرسالة المذكورة، نبلغكم
بعدم ورود أسماء في سجلاتنا تعود لأشخاص أو جماعات أو مشاريع أو كيانات مرتبطة
بأعضاء تنظيم القاعدة الإرهابي أو بيانات عن هويتهم أو إقامتهم في بلدنا. كما أبلغكم أنه
لم يُعتقل حتى الآن أي عضو من أعضاء التنظيم المذكور في فتزويلا.

للعلم واتخاذ اللازم من الإجراءات القانونية.

(توقيع) الحامي إسرائيلغاليندو مارتينيس

المفوض العام

رئيس شعبة الشرطة الدولية

هيئة التحقيقات العلمية والجناحية والمتعلقة بالطب الشرعي

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس اللجنة
من القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة فتزويلا لدى الأمم المتحدة

كاراكاس، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣

السيد المواطن ألسيديس روندون ريفيرو

نائب وزير شؤون أمن المواطنين

وزارة الداخلية والعدل

Av. Urdanela, Esquina de Platanal

Edif. Ministerio del Interior y Justicia, Piso 13

أوجه إليكم هذه الرسالة لإبلاغكم باستلام رسالتكم رقم ٠٠٩٤، المؤرخة ١٤
شباط/فبراير ٢٠٠٣، التي تلقيناها في ١٧ شباط/فبراير من السنة الجارية، ونخبركم، ردا على
السؤال الوارد فيها، أنه لم يجر حتى الآن تجميد أي حسابات مصرفية لأشخاص لهم علاقة
بتنظيم القاعدة الإرهابي، ذلك أن المؤسسات المالية التي تخضع لإشرافنا قد أثبتت عدم وجود
علاقات تجارية أو مالية تربطها في الماضي أو الحاضر بالأشخاص أو المنظمات الواردة
أسمائها في مختلف القوائم المعدة بهذا الشأن.

وتقبلوا فائق تقديري.

(توقيع) فرانسيسكو أودريمان خيرون

رئيس الوحدة الوطنية للاستخبارات المالية